نشرة صندوق النقد الدولي

مجلس التعاون الخليجي

بنوك الخليج تواجه مخاطر التركز، طبقا لدراسة أصدرها الصندوق

٢٢ ديسمبر ٢٠١٤

مصفاة لتكرير النفط في المملكة العربية السعودية: تتسم محافظ بنوك الخليج بدرجة عالية من التركز في قطاع النفط ومع عدد قليل من المقترضين، مما يعرض البنوك لمخاطر أكبر، حسب صندوق النقد الدولي (الصورة: Jacques Langevin/Sygma/Corbis)

- اعتماد المنطقة على النفط يمنع البنوك من تنويع محافظها
- ينبغي أن تخضع البنوك لاختبارات تقيس قدرتها على تحمل الضغوط لإظهار مواطن الانكشاف الكبيرة وروابط الملكية
- تحتاج البنوك إلى التركيز على الاحتفاظ بمستويات عالية من رأس المال الوقائي من أجل مواجهة المخاطر

رغم مستوى الرسملة الجيد بشكل عام في بنوك مجلس التعاون الخليجي، فمن الصعب تنويع المحافظ الائتمانية في هذه البنوك بسبب الهيكل الاقتصادي السائد في دول المجلس، مما يعرضها لمخاطر تستدعي درجة أكبر من التدقيق، طبقا لدراسة جديدة أصدرها الصندوق.

ومع هبوط سعر النفط مؤخرا، تتعرض بنوك المنطقة لمستويات أعلى من المخاطر، وهو ما يمكن أن يمتد إلى نطاق أوسع في الاقتصاد، طبقا لما ورد في دراسة تقييم تركز المخاطر في بنوك مجلس التعاون الخليجي. وقد قدم خبراء الصندوق الدراسة في الاجتماع السنوي الذي عقده في الكويت وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي في شهر أكتوبر الماضي.

ويضم مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وقد تحدث إلى *نشرة الصندوق الإلكترونية* ثلاثة من خبراء الصندوق الذين أعدوا هذه الدراسة – وهم ماريانا كولاتشيلي وأندريه أوليفييرا سانتوس من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وسليمان رشيد الجبرين من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية. (علما بأن مؤلفي الدراسة الثلاثة الآخرين هم بيرباولو غريبا، وأنانثاكريشنان براساد، وإن وونغ سونغ.)

النشرة الإلكترونية: **ما هي أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها دراستكم؟**

سانتوس: أهم ما خلصت إليه الدراسة هو أن التركز مسألة مهمة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. فإذا كانت قروض أحد البنوك عالية التركز في عدد قليل من المقترضين أو في قطاع اقتصادي معين، تزداد المخاطر إذا تعرض هؤلاء المقترضون أو هذه القطاعات لمشكلات مالية.

وقد وجدنا نوعين مهمين من التركز في محافظ البنوك العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي: فهناك التركز الاقتصادي والتركز في حدود "أسماء منفردة" – أي منح قروض كبيرة لمقترضين بعينهم. والنوع الثاني خطير، لأن فشل مقترض كبير واحد يمكن أن يضع البنك في موقف صعب. وقد يكون لهذه المخاطرة انعكاسات على النشاط الاقتصادي وسياسة المالية العامة وحتى على تنوع النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

النشرة الإلكترونية: **ما هي السمات الفريدة في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي التي تجعل النظام المصرفي أكثر عرضة للمخاطر؟**

كولاتشيلي: يتفرد هذا النظام بالهيكل الاقتصادي السائد في المنطقة بما يميزه من اعتماد كبير على النفط. وهذا العامل يعوق قدرة القطاعات المصرفية على تنويع محافظها بالفعل. ومع استعراضنا المفصل للأوضاع في المنطقة، وجدنا أن الارتباط الكبير بالنفط موجود حتى في القطاعات غير النفطية.

ففي هذه المنطقة، يمثل النفط مصدرا لقرابة ٨٠% من الإيرادات الحكومية، وهذه الإيرادات تؤثر على الإنفاق الحكومي الذي يؤثر بدوره على القطاع غير النفطي في الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن التوزيع الجغرافي لمحافظ الائتمان محلي إلى حد كبير. وأكبر مواطن الانكشاف في البنوك التي شملتها الدراسة هي المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي أو البلدان العربية الأخرى، ومن هنا يتضح أن البنوك لا تنوع محافظها من هذه الزاوية أيضا.

النشرة الإلكترونية: **الدراسة تشير أيضا إلى مخاطر المقترضين على أساس الاسم ومجموعات المقترضين ذات الروابط المشتركة.**

سانتوس: لقد اكتشفنا أن هناك الكثير من روابط الملكية في دول مجلس التعاون الخليجي. وبعض المقترضين المنفردين قد لا يلفتوا الانتباه بحجمهم، ولكنك حين تأخذ في الاعتبار صلاتهم بمقترضين آخرين، تجد أن هذه المجموعات معا قد تحمل قروضا تمثل نسبة كبيرة من رأس مال البنك. وإذا فشل مقترض واحد من تلك المجموعة المترابطة، قد يتأثر الآخرون بالتبعية. وهنا تتضخم الصدمة بما قد يسفر عن حالة من العسر المالي في الجهاز المصرفي كله.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عائلات معينة تمتلك نسبة كبيرة من الشركات. وهذا الأثر المجمع لحيازات الأسهم الكبيرة للغاية في أيدي القطاع العام والعائلات يجعل للمنطقة طابعا متفردا.

النشرة الإلكترونية: **مع هبوط أسعار النفط في الشهور القليلة الماضية، هل أصبح التحرك لمعالجة مخاطر التركز أكثر إلحاحا؟**

كولاتشيلي: سيزداد وضوح الآثار المترتبة على ذلك في الشهور القليلة القادمة. وهي متفاوتة عبر البلدان وتعتمد على تحرك البلدان لمواجهتها عن طريق السياسات، والهوامش الوقائية لديها، وغيرها من العوامل الأخرى. وبينما يحتاج معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، فلا توجد حاجة لتخفيضات مفاجئة

في الإنفاق، لأن معظم الدول لديها هوامش أمان مالي بالفعل. ولكننا نتوقع بالتأكيد بعض العواقب السلبية بفعل هذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

وقد خلصنا إلى وجود علاقات ارتباط مهمة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في هذه الدول. وموطن الخطر يكمن في تأثير الإنفاق الحكومي على الائتمان في كل أنواع القطاعات، وليس فقط في القطاعات ذات الصلة بالنفط. ويسلط ذلك الضوء على أهمية استجابة المالية العامة لتغير أسعار النفط. ومن المهم إبراز دور السلطة المعنية بالمالية العامة حين تقع الصدمة، حتى يمكن التنبؤ على النحو الملائم بما سيحدث في النظام المصرفي.

النشرة الإلكترونية: **ما الذي يمكن أن تفعله حكومات المنطقة – على المستوى التنظيمي أو الرقابي – للوقاية من مخاطر تركز الائتمان؟**

الجبرين: أول ما ينبغي فعله هو إجراء اختبارات لقياس القدرة على تحمل الضغوط. واختبارات الضغوط تلك ينبغي أن تهدف إلى رصد الطبيعة الحالية والمتطورة التي تميز الروابط المتبادلة وتَرَكُّز مخاطر الائتمان، وأن تعكس الروابط بين البنوك ومقترضيها.

وينبغي أن تعمل أيضا على مواءمة قواعدها التنظيمية التي تحكم الإقراض على أساس الاسم مع الإرشادات الجديدة الصادرة عن لجنة بازل. وتقضي هذه الإرشادات بإدراج شريحة رأس المال الأولى فقط، بينما تطبق بعض دول مجلس التعاون تعريفا أوسع نطاقا. وسيساعد تضييق القاعدة على الحد من حجم التركزات الائتمانية.

ويمكن أيضا أن تنشئ دول المجلس حدودا إجمالية للتركزات الائتمانية الكبيرة. وتُعَرَّف التركزات الائتمانية الكبيرة بأنها كل ما يتجاوز ١٠% من رأس مال البنك المعني. وقد قررت بعض البلدان أن تحظر تجاوز التركزات الائتمانية في البنوك الكبيرة نسبة ٤٠٠% أو ٨٠٠% من رأس مالها. وقد أرست بعض دول الخليج هذه الحدود الإجمالية بالفعل، ونحن نشجع بقية الدول على أن تحذو حذوها.

وهناك تطور مستمر في مجال التنظيم المالي الدولي منذ الأزمة المالية العالمية. ومن المهم أن تركز دول المجلس على الحفاظ على رأسمالها الوقائي الحالي بينما تطبَّق هذه القواعد التنظيمية الجديدة.

النشرة الإلكترونية: **ما هي الخطوات الإضافية التي ينبغي أن تتطلبها البنوك من حيث الإفصاح عن المعلومات؟**

الجبرين: ينبغي إعطاء الأجهزة التنظيمية سلطة قانونية أكبر لجمع المعلومات بشأن الملاك المستفيدين النهائيين، لأنها السبيل الوحيد لتقييم ما يفصحون عنه من معلومات بشأن الروابط المتبادلة والتركز الائتماني. كذلك ينبغي أن يكون الإفصاح أكثر اتساقا عبر البلدان المختلفة.

وهناك أمر نقترحه في الدراسة، وهو تشكيل مجموعة عمل على مستوى مجلس التعاون الخليجي لمراجعة ممارسات الإفصاح الدولية وتحديد ما يلائم البيئة المصرفية في دول المجلس، وخاصة فيما يتصل بمعلومات الإفصاح التي تتطلبها

الركيزة الثالثة في اتفاقية بازل الثالثة. [فبمقتضى الركيزة الثالثة، يُشترط على الشركات الإفصاح عن معلومات تنظيمية معينة على أساس ربع سنوي فيما يتعلق بهيكلها الرأسمالي وكفاية رأسمالها والأصول المرجحة بمستوى المخاطر.]

النشرة الإلكترونية: **خلصت دراستكم إلى أن مستوى رأس المال الوقائي الحالي كافٍ على وجه العموم.**

الجبرين: نعم، يبلغ رأس المال الوقائي حوالي ١٥-١٦% في المتوسط، وهو ما يعتبر مستوى جيدا جدا، حيث تقضي القواعد الرسمية بأن يكون رأس المال الوقائي عند مستوى ٨%. ولكن مع تطبيق المزيد من القواعد التنظيمية، يمكن أن يهبط إلى مستوى أدنى.

سانتوس: كما أشار سليمان، هوامش الأمان لدى بنوك مجلس التعاون الخليجي أعلى مما نراه لدى النظراء على المستوى الدولي، لذا فإن هذه الدول تعتبر في الطليعة. ولكن مع الهبوط الحاد الذي شهدته أسعار النفط، قد لا تكون هوامش الأمان المرتفعة تلك بالحجم الذي ظنناه من قبل. وقد تزداد مخاطر الائتمان بسبب كل الروابط التي أوضحناها آنفا.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير
آخر التوقعات لآفاق الاقتصاد الإقليمي
مؤتمر مجلس التعاون الخليجي بشأن التنمية الاقتصادية
تقييم الصندوق لهبوط أسعار النفط
الاستقرار المالي في دول الخليج العربي
إصلاحات سوق العمل في دول الخليج العربي